حسن وقال الترمذي ما يلم من الشذوذ مع راويها اتهم
بكذب ولم يكن فردا قد * قلت وقد حسن بعض الفرد
وقيل ما ضعف قريب محتمل * فيه وما بكل ذا حد حصل ش

اختلف اقوال ائمة الحديث في حد الحديث الحسن فقال ابو سليمان الخطابي وهو
حد المذكور في قول البيت الثاني الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله قال وعليه
مدار اكثر الحديث وهو الذي يقبله اكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء انتهى ورايته
في كلام بعض المتاخرين ان في قوله ما عرف مخرجه احترازا عن المنقطع وعن الحديث
المدلس قبل ان يتبين تدليسه قال ابن دقيق العيد ذكر من بعد ان الصحيح اخص
من الحسن قال وهو خلاف الخاص في حد العام ضروري والتقييد ما خرجه عن محل
الحد وهو اعتراض مجه وقال ابو عيسى الترمذي في العلل التي في اواخر الجامع وما
ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناده عندنا كل حديث
يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير
وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن قال الحافظ ابو عبد الله محمد بن ابي بكر
بن المواق لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحا الا
وهو غير شاذ ولا يكون صحيحا حتى يكون رواته غير متهمين بالكذب قال فظهر
من هذا ان الحسن عند ابي عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيها الصحيح
قال فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيحا انتهى قال ابو الفتح اليعمري

بقي عليه انه اشترط في الحسن ان يروى من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح
قلت وستري في كلام ابي الفتح بعد هذا بدون الصفحة انه لا يشترط في كل
حسن ان يكون كذلك فتامله وقوله قلت وقد حسن بعض ما انفرد بهذا من
الزوايد على ابن الصلاح وهو اراد على الترمذي حيث اشترط في الحسن ان يروى من
غير وجه نحوه ومع ذلك فقد حسن احاديث لا تروى الا من وجه واحد كحديث ابن ربيعة
عن يوسف بن ابي بردة عن ابيه عن عايشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك فانه قال فيه حسن غريب لا نعرفه
الا من حديث اسرايل عن يوسف بن ابي بردة قال ولا نعرف في هذا الباب
الا حديث عايشة رضي الله عنها واجاب ابو الفتح اليعمري عن هذا الحديث بان الذي يحتاج
الى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته قال واكثر ما
في الباب ان الترمذي عرف بنوع منه لا بكل انواعه وقوله وقيل ما ضعف قريب
محتمل فيه هذا قول ثالث في حد الحسن قال ابن الجوزي في العلل المتناهية وفي الموضوعات
الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ولم يسم ابن الصلاح قائل
هذا القول بل عزاه لبعض المتاخرين واراد به ابن الجوزي واعترض ابن دقيق العيد
على هذا الحد بانه ليس مضبوطا بظابط يتميز به القدر المحتمل من غيره قال واذا اضطرب
هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة وقال ابن الصلاح بعد ذكر هذه الحدود
الثلاثة كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل قال وليس وكلام الترمذي والخطابي

Copyright © King Saud University